



## Usul Fiqh Restructuring and Expanding the Scope of Usul Fiqh

Abolghasem Alidoust<sup>1</sup>

Received: 03/03/2024

Accepted: 03/03/2024

### Abstract

One of the most important issues in Usul Fiqh (principles of jurisprudence), especially with the emergence of new jurisprudential issues, is to eliminate the shortcomings of Usul Fiqh in such a way that, in addition to answering the old issues, it can also solve new jurisprudential issues. This requires a change in the structure of Usul fiqh and expanding the scope of this science. The research method in this article is an analytical and comparative examination of jurisprudence topics, especially novel issues, and an analytical examination of jurisprudence in terms of structure and content according to the purpose of this science. This study aims to complete science in terms of structure, content and knowledge of the necessary rules to solve jurisprudential issues, especially novel issues. The result of the study suggests that Usul Fiqh with its famous structure and topics should be changed as follows: 1. It should be based on being a tool for discovering the Sharia and studying. 2. Enriching many issues that Usul Fiqh includes and clarifying its branches. 3. Referring to what is usually presented as sources in Usul Fiqh from the point of

---

1. Kharij Fiqh and Usul Fiqh professor at Qom seminary, Qom, Iran.

ab.alidoust@gmail.com

Orcid: 0000-0000-0002-0099

\* Alidoust, A. (2024). Usul Fiqh: Restructuring and Expanding the Scope of Usul Fiqh. *The Biannual Journal of Usul Fiqh; Royah Muqarinah Bayn al-Madahib al-Islamiya*, 1(1), pp. 11-37.

<https://doi.org/10.22081/jpij.2024.68684.1009>

---

view of the Sunnis, to the discussion in Usul Fiqh, even on the assumption that their source is rejected, one should not neglect all its benefits. 4. Clarifying issues that are frequently used and resolving their ambiguities. 5. As in the first book of Usul Fiqh, (according to the term we use), the duties of those responsible for inference are discussed in detail, in the second book of Usul al-Fiqh, the duties of the exponents of Sharia should be dealt with and assuming that there is no proof of duty for them, it is necessary to examine the methods that the commentators of Sharia have paid attention to in explaining Sharia rulings.

### **Keywords**

The structure of Usul Fiqh, the expansion of Usul Fiqh, the issues of Usul Fiqh, restructuring.



## أصول الفقه تجديد الهيكلية وتوسعة النطاق

ابوالقاسم عليدوست<sup>١</sup>

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٣/٠٣

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٣/٠٣

### الملخص

من أهم القضايا في علم أصول الفقه، خاصة مع ظهور القضايا الفقهية الجديدة، إزالة النواقص في علم أصول الفقه بشكل يضاف إلى الاجابة عن المشاكل القديمة، يمكنها أيضاً حل القضايا الفقهية الجديدة. وهذا يتطلب تغييراً في هيكلية علم أصول الفقه وتوسيع نطاق هذا العلم. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمقارنة للقضايا الفقهية وخاصة المستجدة ومن منظور تحليلي في علم أصول الفقه معطوفاً على التركيب والمحتوى حسب الغرض من هذا العلم. والغاية من الدراسة تكامل العلم من حيث الهيكلية والمحتوى ومعرفة القواعد اللازمة لحل القضايا الفقهية وخاصة المستجدة منها. فكانت محصلة البحث هي أنّ أصول الفقه بما له من الهيكلية المشهورة والقضايا المعروفة يتطلب تغيير هذه الهيكلية على النحو التالي: ١. أن تدور حول محور (آلية كشف الشريعة وتحصيل العذر). ٢. اثناء الكثير من القضايا المعنية بالفقه وتبسيط الضوء على فروعها. ٣. طرح المصادر المطروحة في أصول الفقه عند أهل السنة على طاولة البحث، لأن انكارنا لمصدريتها لا يعني بالضرورة الغفلة عن سائر فوائدها. ٤. تبين القضايا التي تتكرر الافادة منها عملياً ورفع غوامضها. ٥. ومثل ما وقع الكلام باسهاب عن

١. أستاذ السطوح العالية (خارج الفقه والأصول) في حوزة العلية، قم، إيران.

ab.alidoust@gmail.com

Orcid: 0000-0000-0002-0099

\* عليدوست، ابوالقاسم. (٢٠٢٤م). أصول الفقه تجديد الهيكلية وتوسعة النطاق. مجلة الاصول الفقهية؛ رؤية مقارنة بين المذاهب الاسلامية، نصف سنوية علمية، ١(١)، صص ٣٧-١١.

<https://doi.org/10.22081/jpij.2024.68684.1009>

وظائف المتفهم للنص - المتصدى للاستنباط - في الكتاب الأول من أصول الفقه بحسب  
تعبيرنا - يجب أن يقع الكلام عن وظائف مبنيي الشريعة في الكتاب الثاني من أصول الفقه،  
وعلى فرض عدم ثبوت وظيفة لهم، يجب البحث حول الطرق التي راعاها مبنيو الشريعة في  
تبيينهم للشريعة.  
ثمّة قضايا لا تُعدّ ينبغي إضافتها إلى الكتاب الأول من أصول الفقه أو التدرج في الكتاب الثالث  
منه حسب تعبيرنا.

### الكلمات المفتاحية

هيكلية علم الأصول، توسيع نطاق علم الأصول، مسائل علم الأصول، تجديد الهيكلية.

## المقدمة

من القضايا المهمة في علم أصول الفقه، خاصة مع ظهور قضايا فقهية جديدة، إزالة النواقص في علم أصول الفقه، بحيث أنه بالإضافة إلى الاجابة على القضايا القديمة، يمكنه أيضاً حل المشاكل الجديدة. وهذا يتطلب تغييراً في هيكلية علم الأصول وتوسيع نطاق هذا العلم<sup>١</sup>.

فثمة قضايا طرح نفسها هنا: الأولى أن لعلم أصول الفقه هياكل معروضة تطرق إلى كل واحد منها واحد أو جمع من علماء الأصول وهي لا تخلو من الاشكال. فاللازم تجديد الهيكلية بتقديم تصميم خال من النقص أو أسلم من غيره عن الاشكال.

والثانية رغم اهتمام الكثير من العلماء بأصول الفقه في مختلف الحقب والأزمان لدرجة ذهب بعضهم وبعض الناس إلى لزوم تهذيبه وتلخيصه؛ بقيت منه قضايا متعددة مهمة جدا لم يبحث عنها أصلا أو كما ينبغي ان يبحث، لهذا اقتضت الضرورة توسعة نطاقه لدرجة تتضمن هكذا القضايا.

### ١. الهياكل المعروضة في بعض النصوص الأصولية

للأصوليين من الإمامية هياكل في أصول الفقه

جعل السيد المرتضى علم الهدى (٤٣٦) هيكلية الأصول في الذريعة على النحو التالي:

الجزء الأول:

مقدمة الكتاب؛

باب الكلام في الخطاب وأقسامه وأحكامه / باب القول في الأمر وأحكامه

١. تلحظ في ذلك مقالنا في مجلة الاستنباط (نصف سنوية)، الرقم: ٢، ٣ و ٤ وهي - على الترتيب - الربيع والصيف ١٤٣٩هـ والخريف والشتاء ١٤٣٩هـ والربيع والصيف ١٤٤٠هـ.

وأقسامه / باب في أحكام النهي / باب في العموم والخصوص وألفاظهما / باب في أنواع التخصيص / باب الكلام في الجمل والبيان / باب الكلام في النسخ وما يتعلق به

### الجزء الثاني:

باب الكلام في الأخبار / باب صفة المتحمل للخبر والمتحمل عنه وكيفية ألفاظ الرواية عنه / باب الكلام في الأفعال / باب الكلام في الإجماع / باب الكلام في القياس وما يتبعه ويلحق به / باب الكلام في الاجتهاد وما يتعلق به / باب الكلام في الحظر والاباحة / باب في النافي والمستصحب للحال هل عليها دليل ام لا؟ (علم الهدى، ١٣٧٦ش).

وفي العدة للشيخ الطوسي (٤٦٠):

في ماهية أصول الفقه وانقسامها وكيفية ترتيب أبوابها و... / في الأخبار / في الأوامر / في النهي / في العموم والخصوص / في البيان والجمل / في النسخ والمنسوخ / في الأفعال / في الإجماع / في القياس / في الاجتهاد / في الحظر والاباحة (الشيخ الطوسي، ١٤١٧هـ)

وفي تهذيب الوصول إلى علم الأصول للعلامة الحلي (٧٢٦):

المقصد الأول في المقدمات / المقصد الثاني في اللغات وفيه فصول / المقصد الثالث في الأمر و النهي / المقصد الرابع في العام والخاص / المقصد الخامس في الجمل والمبين / المقصد السادس في الأفعال / المقصد السابع في النسخ / المقصد الثامن في الإجماع / المقصد التاسع في الأخبار / المقصد العاشر في القياس / المقصد الحادي عشر في التعادل والتراجيح / المقصد الثاني عشر في الاجتهاد. (العلامة الحلي، ١٣٨٠ش)

والشاهد الثاني (٩٦٥) جعل في تمهيد القواعد هيكلية الأصول في المقاصد وأتى بالبحث عن "الحكم" في المقصد الأول (الشاهد الثاني، ١٤١٦هـ) وهذه خطوة منه إلى تكميل الهيكلية وارتقاءها بوجه سنشير إليه.

وفي النصوص الأصولية كالواقفية في أصول الفقه للفاضل التوني (١٠٧١) و زبدة الأصول للشيخ البهائي (١٠٣٠) و الفوائد الحائرية للوحيد البهبهاني (١٢٠٦) و قوانين الأصول لميرزا ابوالقاسم القمي (١٤٣٠هـ) (١٢٣١) هياكل له (الفاضل التوني، ١٤١٥هـ؛ الشيخ البهائي، ١٤٢٣هـ؛ الوحيد البهبهاني، ١٤١٥هـ) أتينا بها مجمعة في بعض دراساتنا. إلى أن وصل الدور إلى الشيخ الانصاري وكأنه أغنى مباحث الأصول العملية (الانصاري، ١٤٢٨هـ).

ولم نر تغييرا هدم بناء وأسس لعرض هيكلية الا ما أتى به المحقق الاصفهاني (١٣٦١) في الأصول على النهج الحديث في الجملة فأتى في كتابه المعنون بـ نهاية الدراية (الاصفهاني، محمد حسين. ١٤٢٩هـ) بالمباحث العقلية والاستلزمات والمستقلات العقلية وغير المستقلات.<sup>٢</sup>

وللأصوليين من أهل السنة هياكل في أصول الفقه كالخصاص (٣٧٠) في الفصول في الأصول وابن حزم الأندلسي (٤٥٦) وابي يعلي القاضي (٢٤٥) (الخصاص، ١٤١٤هـ؛ ابن حزم الأندلسي القاضي ابي يعلي، ١٤١٠هـ).

على سبيل المثال جعلها الجويني (٤٧٨) في البرهان في أصول الفقه، على النحو التالي:

مقدمة المؤلف / القول في العلوم ومداركها وأدلتها / الكتاب الأول: القول في البيان / الكتاب الثاني: كتاب الاجماع / الكتاب الثالث: كتاب القياس / الكتاب الرابع: كتاب الاستدلال / الكتاب الخامس: كتاب الترجيح (الجويني، ١٤١٨هـ).  
والجدير بالذكر في هذا المجال: الهيكلية التي أتى بها الخلفاء من مشاهيرهم ومتأخريهم في كتابه: علم أصول الفقه وهي:

١. لفظ «ابوالقاسم» علم له لا كنية فلا تغير في الحالات الثلاث من الاعراب.  
٢. ومن الهياكل: هيكلية جديرة بالعبارة و الالتفات للاصول للسيد السيستاني أتينا بها في مجلة الاستنباط، الرقم ٢، صص ١٩٤-١٩٨.

## المقدمات

### القسم الأول: في الأدلة الشرعية

الدليل الأول: القرآن/ الدليل الثاني: السنة/ الدليل الثالث: الاجماع/ الدليل الرابع: القياس/ الدليل الخامس: الاستحسان/ الدليل السادس: المصلحة المرسلة/ الدليل السابع: العرف/ الدليل الثامن: الاستصحاب/ الدليل التاسع: شرع من قبلنا/ الدليل العاشر: مذهب الصحابي

### القسم الثاني: في الأحكام الشرعية

الحاكم/ الحكم/ المحكوم فيه/ المحكوم عليه

### القسم الثالث: في القواعد الأصولية اللغوية

تمهيد/ القاعدة الأولى في طريق دلالة النص/ القاعدة الثانية في مفهوم المخالفة/ القاعدة الثالثة في الواضح الدلالة ومراتبه/ القاعدة الرابعة في غير الواضح الدلالة ومراتبه/ القاعدة الخامسة في المشترك ودلالته/ القاعدة السادسة في العام ودلالته/ القاعدة السابعة في الخاص ودلالته

### القسم الرابع في القواعد الأصولية التشريعية

القاعدة الأولى في المقصد العام من التشريع / القاعدة الثانية فيما هو حق الله وما هو حق المكلف/ القاعدة الثالثة فيما يسوغ الاجتهاد فيه/ القاعدة الرابعة في نسخ الحكم/ القاعدة الخامسة في التعارض والترجيح (الخلاف،)

نختم الحديث عن هياكل الأصول بالهيكلية التي رتبها المحقق الخراساني ونأتي بها من جهة شهرتها وتلقيها بالقبول من القريب إلى عموم الباحثين وللتعرف على نقصها وخلوها من قضايا يجب ادراجها في مسأله، مضافاً إلى التعرف على بعض الصعوبات فيها نذكرها.

وقد جعل الخراساني مباحثه في كفايته (الخراساني، ١٤٠٩هـ) ضمن مقدمة وثمانية مقاصد وخاتمة، فأشار في المقدمة إلى ثلاثة عشر امراً وخص المقصد الأول بالكلام عن الأمر في ضمن فصول والثاني بالنهي كذلك والثالث



بالمفاهيم والرابع بالعام والخاص والخامس بالمطلق والمقيد والمجمل والمبين. والسادس بالأمارات المعتمدة شرعا أو عقلا وضمّ تحته عناوين أخرى في بيان مثل أحكام القطع والتجري والانسداد والسابع بالأصول العملية و الثامن بتعارض الأدلة والأمارات والخاصة بالاجتهاد والتقليد.

## ٢. نقد الهيكلية المشهورة وبيان بعض الإشكالات والتمهيد للنظرية المختارة

إنّ الهيكلية المشهورة رغم شهرتها وعدم وجاهة تغييرها إلاّ لضرورة يجب أن يعاد النظر فيها بغية تكميلها ورفع نواقصها.

فبقول نقداً عليها:

أولاً: إنّ الهيكلية الفعلية والمشهورة وما تضمّها من قضايا أصول الفقه فاقدة لأي محور مشخص في حين أنه من الممكن تصور محور معيّن لها، كما سيأتي. ثانياً: إنّ أصول الفقه القائم في مجال بحث مستندات الاجتهاد يتناول السنة الملفوظة والقرآن و الاجماع المنقول، وإن كان يمرّ سريعاً على بحث سندية القرآن، لكن ليس لديه بحث عن السنة العملية والتقريرية والعقل والاجماع المحصل إلاّ بنحو الاستطراد، في حين أنّ الكلام عن هذه المستندات بما هي مستندات قطعية لكشف الشريعة وإقامة الحجّة أمر لازم ومؤثر في الاجتهاد إلى حدّ ما.

ولا يمكن أن تتصور أنّ حقّ هذه المستندات يُؤدّي بهذا المقدار المحدود من الأبحاث الاستطردية، وأنّ هذا المقدار من التبيين القليل لتلك الأبحاث يؤمّن حاجة المستنبط. وسوف نطرح لاحقاً عند بيان النظرية تفصيلاً أكثر عن هذا الخلل الأساسي.

ثالثاً: إنّ التأمل في الهيكلية المشهورة وما يُطرح فيها من قضايا أصول الفقه يكشف عن أنّ تلك الهيكلية وقضاياها في الغالب مبنية لوظيفة المتصدي للاستنباط في فهم الحجج والنصوص الدينية وإدارتها.

مثال: إنَّ كل ما يُطرح في بحث حول صيغة الأمر ومادته، هو أنَّ المتصدي للاستنباط ماذا يفهم من الأوامر الشرعية وأنَّ ظهور صيغة الأمر أو مادته في أي معنى؟ وهذا الجوّ هو الحاكم أيضاً في بحث صيغة النهي ومادته والمفاهيم، والعام والخاص والمطلق والمقيد والمبهم والمبين.

وأما في باب الطرق والأمارات فالمطروح أيضاً هو الفهم الصحيح للحجج وهو كذلك يبين وظيفة المخاطب والمتصدي للاستنباط.

ومثل هذا في ما يتعلّق بالأصول العملية إذ يُفترض أنَّ المتصدي للاستنباط مكلف وعليه أن يفهم تلك الأصول ويجريها في مواردها.

ونرى الأمر نفسه في بحث التعادل والتراجيح حيث إنَّ البحث فيها يدور حول إدارة المستندات الشرعية في حال عدم انسجامها، والتي هي وظيفة المجتهد الذي عليه أن يستوعب تلك القواعد ويعرف كيفية استخدامها.

لم نتطرق إلى أي من تلك الأبحاث إطلاقاً عن التزامات الشارع وعلماء الشريعة في شرحها وتبيينها، وما هي مسؤوليات هؤلاء بالنسبة لبيان الشريعة، و ما هي الضوابط التي عليهم مراعاتها والتي راعوها<sup>١</sup>.

وسنتناول بتفصيل هذا الفراغ أثناء البحث عن النظرية.

وقد تبين أن الهيكلية الفعلية يعتمدها الكثير من النقص، لا سيما على صعيد العمل والتنفيذ أعرضنا عن ذكرها لكونها جزئية أو لأنها ترجع إلى الإشكاليات الكبرى السابقة.

لا يقال - كما قيل -: إنهم وإن لم يجشوا عن بعض ما ذكر بالاستقلال والتنصيب كعدم بحثهم استقلالاً وانفراداً عن التزامات ومبيني الشريعة في بيانهم إياها ولكنهم أشاروا إليها ضمن القضايا التي ذكرت في النصوص الأصولية الموجودة بلا احتياج إلى ذكرها مستقلاً؟ إذ يقال: كلا! إنَّ هذه القضايا من أمهات القضايا

١. نتحاشى عن التعبير بالوظيفة والتكليف في حق الشارع ومبيني الشريعة.

الأصولية ذات التأثير الشامل في الاستنباط ومن اللازم ذكرها بالتفصيل والاستقلال؛ كي تؤتي أكلها في كل حين وهذا العهد والثر لا يتأتى من بحث تبعي مندمج في غيره. ويشهد لذلك ما يأتي وسوف يأتي عند البحث عن هذه القضايا. حاصل ما ذكر أمران وهما لزوم تغيير هيكلية أصول الفقه وجعل مسأله حول محور معين و انضمام مباحث إلى القضايا الموجودة في المتون الأصولية وجعل جميعها في كتاب نسميه بالكتاب الأول لأصول الفقه. أيضا ضمّ قضايا جديدة إلى قضايا أصول الفقه المتدواله كالبحث عن العرف والمصلحة والمقاصد ونطاق الشريعة والاجتهاد والتقليد و... وتجميعها في كتاب نسميه بالكتاب الثاني أو الثالث له وضمّ قضايا تشرح إلتزامات الشارع وشرّاح الشريعة في الشرع<sup>1</sup> وبيان الشريعة وجعلها في كتاب ثان أو ثالث لأصول الفقه.

ولا ينافي هذا البسط والتفصيل اللازم لزوم الاحتراز عن ذكر بعض مباحث المذكورة في النصوص الأصولية قابلة للتهذيب والتلخيص بل الحذف والتعطيل. ومن اللازم أيضا الاكتفاء بالاشارة إلى بعض قضاياها دون الخوض في تفاصيلها لقلة تأثيرها في الاستنباط بالنسبة إلى غيره.

### ٣. النظرية المختارة

ولشرح النظرية المختارة يجب النظر إلى المحاور التالية:

#### ٣-١. محور المباحث والقضايا في أصول الفقه

من الأمور الواضحة أيضا أنّ علم الفقه والفقهاء ومن أجل أداء رسالته - وهي اكتشاف الشريعة<sup>٢</sup> - يفتقر إلى جملة من الآليات، من قبيل: العلوم الأدبية

١. لاحظ في ذلك الهيكلية التي أتى بها الخلاف في أصوله.

٢. أعني بها الشريعة بمعناها الأخص في مقابلة الشريعة بمعناها الأعم وهو الدين بجميع معارفه و ما يتعلق به.

واللغة وعلم الرجال وعلم الحديث وفهم محاورات الناس؛ وإضافة إلى هذه الشروط كلها ثمة علم قد ولد لخدمة الفقه ووجد لهذا الغرض ليس إلا، ألا وهو علم أصول الفقه. ومن هنا يُعلم التفاوت بين أصول الفقه وبعض العلوم الأخرى كعلم اللغة والصرف والنحو؛ وذلك باعتبار أنّ هذه العلوم وإن كانت في خدمة الفقه إلا أنّها لم توجد من أجل خدمة الفقه للقيام برسائله فيما يمكن القول إنّ تكون علم أصول الفقه وصيرورته إنما كان لهذا الغرض، وقصارى القول إنّ حاصل قضاياها تُطبّق في الفقه بصورة مباشرة، فلو فرضنا أنّ علم أصول الفقه إنما ظهر إلى ساحة الوجود للغرض المذكور فإنّ المحور الذي يمكنه أن يجمع قضاياها بعضها إلى بعض، هو «آلية اكتشاف الشريعة» حتماً، وهو المحور الذي يعدّ غرضاً لأصول الفقه وهدفاً للأبحاث الأصولية.

أجل، ليس هذا كل القصة، إذ أنّ الفقيه رغم مسعاه ربما لا يصل إلى الشريعة بمعناها المذكور، فمع كل الجهد والاجتهاد لا تنكشف له آية ظاهرة مجهولة من الشريعة، بحيث إنّ حاصل جهده هو التأمين من عقاب المولى والرخصة والبرائة لا غير، وفي هذا المقام يتصدى الفقهاء لاستنباط أصول وقواعد معدة للاجتهاد في مثل هذا الفرض وإن كان نتيجتها تحصيل العذر فحسب وليس كشف الشريعة.

وهذه الأصول والقواعد هي أيضاً قسم من علم أصول الفقه وبناء على ذلك فيلزم ضمّ محور آخر إلى جانب المحور الأول وهو «آلية تحصيل العذر» الذي يمثل هدفاً آخر لنشأة أصول الفقه فيصبح محور أصول الفقه عبارة عن «آلية كشف الشريعة وتحصيل العذر» وهذا لا يحتاج إلى توضيح، فإنّ هذا المحور المزدوج هو الذي ظهر علم أصول الفقه إلى ساحة الوجود من أجل تأمينه.

وأما سائر المحاور من قبيل «تحصيل الحجّة في الفقه» فلا يعتبر محورا نهائياً؛ فإنّ الحجّة في الفقه في نفسها ليست موضوعاً لعلم الأصول ولا هدفاً من وراء تأسيسه إلا إذا انتهت إلى آلية كشف الشريعة أو تحصيل العذر وحينئذ فيجب جعل

هذين العنوانين محورا. ومما يجدر ذكره أنّ جعل المحور «آلية كشف الشريعة» أدقّ من جعل نفس «الشريعة» محورا؛ وذلك لان الهدف في أصول الفقه هو آلية كشف الشريعة الذي هو فعل المستنبط، لا الشريعة التي هي ظاهرة مجعولة من قبل الله تعالى .

كما أنّ محورية (آلية كشف الشريعة) أولى من جعل المحورية لـ (آلية كشف الأحكام و المقررات)؛ لأنه حيث كان الهدف في الفقه هو كشف القسم الثاني من الدين، وهو المتعلق بأعمال المكلفين سواء برز في قالب الانشاء أو الاعتبار أو الحكم أو بقي على مستوى الإرادة الالهية للفعل أو الترك؛ ولذا فحينما نتعلق بإرادة الله بفعل عمل أو تركه وجب على المكلف فعله أو تركه وإن لم يصل ذلك الفعل أو الترك إلى مرحلة الانشاء الإلهي.

٢١

أصول الفقه  
رؤية مقارنة بين المذاهب الإسلامية

أصول الفقه تجديد الهيكليّة وتوسعة النطاق

٣-٢. بيان النسبة بين كشف الشريعة و تحصيل العذر من جانب و الأحكام الواقعية

والظاهرية من جانب آخر

إنّ التكاليف المناطة على المكلفين تارة تلاحظ مع قطع النظر عن تردد المكلف وشكّه وبحسب التعبير السائد يُعبّر عنها بـ «الأحكام الواقعية» وتارة تلاحظ في فرض الشك وعدم الحجّة على الحكم الواقعي وفي هذه الصورة هناك كثير من الأصوليين قائلون بوجود مجموعة باسم «الأحكام الظاهرية»، وبالطبع فإنّ بعضا لا يقبلون ذلك ويعتقدون بأنّه في مثل هذه الصورة إما أن يصل المكلف إلى الواقع فيتنجّز في حقّه الحكم الواقعي، وقد لا يصل إلى الواقع فعندما يُرعى نظام الاجتهاد وضوابطه فكلاهما يصل إليه يكون عذرا له سواء وصل إلى الترخيص والخلاص - أي: عدم التكليف - أو وصل إلى التضييق والتشديد كما في الاحتياط.

بعبارة اخرى: يمكن اعتبار «الشريعة» في خطاباتنا «كشف الشريعة» الأعم من الأحكام الواقعية والظاهرية وأما «تحصيل العذر» فيعتبر فقط في حالات تكون نتيجتها البرائة و الخلاص من أي نوع من التكاليف كما يمكن حصر

«الشريعة» في الأحكام الواقعية وإيكال فرض الشك وعدم المحجة في كشف الشريعة «أي: الأحكام الواقعية إلى عهدة تحصيل العذر». لكن على أية حال فالثابت في جميع الأبحاث والمسائل الأصولية هو محورية «آلية كشف الشريعة وتحصيل العذر». أجل، في حالة الاصرار على عدّ الاباحة والبراءة ضمن الدائرة التشريعية يمكن حذف محور «آلية تحصيل العذر» والاكتفاء بمحور «آلية كشف الشريعة»؛ إلا إنه على فرض القبول باعتبار «الاباحة» - حتى الاباحة الظاهرية الناشئة من «اصالة الاباحة» - ضمن الدائرة التشريعية فلا يكون هناك وجه لاعتبار «البراءة» - ولا سيما البراءة العقلية الناشئة من قاعدة «قبح عقاب بلا بيان» - ضمن الدائرة التشريعية.

### ٣-٣. توضيح ساحة أخرى للنظرية المختارة

لقد علم من خلال عرض الهيكلية المشهورة أنّ تلك الهيكلية استوعبت مسائل كثيرة إلا أنه لدى مراجعة المتون الأصولية نثر على نواقص لا يمكن الاغضاء عنها وتترك تأثيراتها السلبية في مجال الاستنباط. ومن أمثلة ذلك: في أهم قضية من قضايا أصول الفقه - وهي البحث عن مستندات الاستنباط و مصادره - يشار إلى أربعة أدلة ومستند أي: القرآن والسنة والاجماع والعقل وفي اطار البحث عن كل يشار إلى بعض مسائله ويترك اكثر!

ففي اطار البحث عن القرآن يشار إلى النزاع بين الأصوليين والخباريين من ناحية وإلى الاختلاف بين المحقق القمي وسائر الأصوليين من ناحية ثانية والكلام عن جواز تخصيصه بالخبر الواحد وعدمه من جهة ثالثة وبهذا المستوى من البحث يتم غلق ملف هذه الوثيقة المقدسة في حين أنه توجد مسائل مهمة اخرى تتعلق بها ويتطلب البحث عنها مساحة واسعة، مثل أنّ اطلاقات القرآن هي اطلاقات مستقرة ويمكن التمسك بها؟ ومسألة السياق مع ما حولها من

الإبهامات الطالبة للقليل والقال ومسألة منج استشهد الاثمة عليه السلام - بالآيات القرآنية واقتضائاتها. هكذا مسائل تشخيص آيات الأحكام من غيرها وأنّ علاقة الآيات المفسرة بالروايات علاقة من جهة واحدة أو من جهتين. ومن الجدير ذكره أنّ بعض هذه المسائل المرتبطة بالقرآن الكريم نظير «جواز تخصيص القرآن بالخبر الواحد» وإن وقع البحث عنها هنا وهناك بصورة مختصرة ولكنّه لم يأت به على وجه يمكن الاكتفاء به.

والبحث عن السنة والروايات ايضاً على مستوى البحث عن القرآن، ففي البحث عنهما توجد مسائل لم يبحث عنها اصلاً أو كما ينبغي أن يبحث كتحديد ماهية النقل بالمعنى واشكالياته وتقطيع نقل سنة المعصوم - عليه السلام - على اساس الاستنباط والاجتهاد في النقل والبحث عن السنة العملية والتقريرية للمعصومين - عليهم السلام - ولا سيما النبي - صلى الله عليه وآله - الذي دار كفة الدولة خلال سنين في المدينة وما أبرم من معاهدات وعقود مع سكان المدينة وغيرها وما هو المقدار الواصل إلينا مرتبط بشؤونه التشريعية وأى مقدار منه ذو شأن حكومي وما هو مقدار غير الحكومي؟ كما اشرنا في كتابنا «الفقه والمصلحة» إلى اثني عشر نوعاً من شؤون النبي - صلى الله عليه وآله - التي هي منشأ لصدور الكثير من أقواله وأفعاله ونعتقد أنّ النوع الوحيد من السنة الذي يصلح مستنداً للاستنباط هو ما كان صادراً في مجال التشريع وبيان الشريعة وهل أنّ الروايات الصادرة عن المعصومين - عليهم السلام - تعتبر كـ «الكلام الواحد» أو كـ «كلام الواحد» أو كـ «كلام المتعدد»؛ فان اقتضائات كل واحد من الخيارات الثلاثة متفاوتة في كيفية التعامل مع النصوص وفي غير ذلك.

إنّ حال البحث عن العقل والاجماع أشد اشكالا من البحث عن المصدرين السابقين وإنّ أصول الفقه القائم فعلاً لم يقدم عن هذين المستندين مباحثاً يعتد بها. وفي ما يتعلق بالعقل ذكرنا أبحاثاً لازمة طرحها في كتابنا «الفقه والعقل» ولم تطرح في المتون الأصولية. وأما بالنسبة إلى الاجماع فتكفي أدنى

مراجعة لكّاب «الحدائق الناظرة» لكي يعرف حجم الجهود العملية التي ينبغي بذلها على هذا الدليل! على سبيل المثال: هل يمكن تحقق الاجماع؟ هل يجري حساب الاحتمالات في الاجماع؟ ما هو دور الاجماع من الدور الاستقلالي (والسندي) والدور الآلي التبعي لكونه مفسرا لسائر الأسناد وموجدا للظهور أو هادما إياه، وكونه جابرا ومرجحا؛ نعم أشار الباحثون الأصوليون إلى قسم من هذه الحيثيات بصورة متفرقة واستطردية ... إلى غير ذلك.

ايضا يجب أن يخصص في علم أصول الفقه فصل يفي بغرض البحث عما قيل بكونه مصدرا للاستنباط كالبحت عن العرف والاستصلاح والاستحسان والقياس. والقول بأنه ينبغي البحث عن المصادر المقطوع بها، غير صحيح كما لم يف بهذا العهد الباحثون الأصوليون من الإمامية قترهم باحثين عن الاجماع المنقول والشهرة ومطلق الظن مع أنها لا تعتبر مصادر مقطوعا بها.

هذا بالاضافة إلى اننا لا نسلم عدم مصدرية العرف والاستصلاح وبناء العقلاء وإلى أن عملية هذه الظواهر غير منحصرة في دورها السندي والاستقلالي . وقد أثبتنا في كتابي «الفقه والعرف» و«الفقه والمصلحة» ما يتعلق بما ادعيناه في المجال الراهن.

### ٣-٤. حتمية البحث عن بعض الركائز الأساسية

ثمة أسئلة أساسية تثار في المقام مثل: ما هو الحكم؟ ومراتبه؟ ما الفرق بينه وبين الارادة؟ هل يمكن تشبيهه مقام التشريع والاعتبار الالهي بمقام التقنين العرفي؟ وهذه الأسئلة ما هي الآ غيوض من فيض من العديد من الأسئلة التي ينبغي التعرض لها في بداية أصول الفقه لا في خلاله.

### ٣-٥. علم أصول الفقه والبحث عن النصوص المبيّنة للمقاصد العالية الشرعية

من أهم المباحث الأصولية التي لها دور تام في الاستنباط: البحث عن



المقاصد الشرعية و النصوص المبينة إياها ومع ذلك لم يبحث عنها في الأصول القائم زعماً من كثير منهم أن المسألة وليدة من أصول أهل السنة أولاً والحكم فيها واضح لا سترة عليه حتى يلزم القيل والقال حولها ثانياً!!  
مع ان الأمر ليس كذلك والمسألة نشأت من انقسام النصوص الالهية إلى المبينة للشريعة والمقاصد والعبرة في ورود شئ في مسائل الأصول بدوره في الاستنباط من غير اعتبار بمنشأه وأبيه وأمه!

وفي ما يتعلق بتأثير نصوص المقاصد، توجد -على الأقل- خمسة أنحاء فأياً هو الصحيح؟ نحن نواجه اختلافاً كبيراً بين الاتجاه الذي يعطي الأصالة لهذه النصوص في الاجتهاد ويقدمها على النصوص المبينة للأحكام والاتجاه الذي لا يلتفت إلى المقاصد ونصوصها المبينة لها ويخوض في الاجتهاد بالاعتماد على النصوص المبينة للأحكام والاكتفاء بها. طبعاً بين هذا وذاك توجد اتجاهات أخرى أيضاً نحو: «مخورية النص مع التمايل إلى المقاصد»؛ «مخورية المقاصد و قبول النص» و«الاكتفاء بالنص مع لحاظ المقاصد».

### ٣-٦. مصطلحات تحتاج إلى الايضاح والتبيين

ثمة مصطلحات في مجال الاستنباط ك«مناسبات الحكم والموضوع»، و«الغاء الخصوصية»، و«شمّ الفقاهة»، و«مذاق الشريعة»، و«تنقيح المناط»، و«التقية»، و«مخالفة أهل السنة»، و«موافقة أهل السنة»... ورغم تأثيرها الكبير في الاستنباط وكون البحث عنها بحثاً أصولياً لم يتم الحديث عنها في أصول الفقه الراهن حتى يتضح مفهومها ومناسباتها ومفارقاتها! فيا ترى ما الفرق بين القياس والغاء الخصوصية وبين تنقيح المناط والعناوين المشابهة؟ ما المراد من التقية؟ ممن

١. تصدينا للبحث عن هذه المقولة ضمن مقال بعنوان «الفقه والمقاصد» منشور في فصلية فقه اهل البيت: العدد: ٤١ (باللغة الفارسية) وضمن كتابنا «الفقه و المصلحة».

ومن أيّ المذاهب كانوا يتقون الاثمة عليه السلام ولا سيما الإمامين أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله الصادق عليه السلام والأصحاب؟ وعدم البحث عنها صار سببا لأن حمل فقيهه رواية وردت عن امير المؤمنين عليه السلام على التقية بسبب موافقتها مع مذهب الشافعي المولود العام ١٥٠ وحمل ما ورد عن الصادقين عليه السلام على التقية بسبب موافقته لمذهب أبي حنيفة مع أنه كان مطروحا حتى بعد موته كفقيه رسمي من قبل الحكومات حتى انتشر مذهبه الفقهي من ناحية بعض تلاميذه في حوالي السنة ١٧٠ وبعدها. وتكفي لذوي الاهتمام المقارنة بين ما أفاده صاحب الحدائق وما أفاده غيره في التقية؛ فان الشيخ البحراني يرى أنّ التقية انما كانت لالقاء الاختلاف بين الشيعة كي لا يعرفوا وإن لم تتفق مع رأى أيّ فقيه من أهل السنة وليس هذا الاتجاه في التقية اتجاها رسميا كما تعرفون. ونحن ألقينا مباحث في الدور الأول حول التقية قد تعطي صورة وتصورا عنها غير ما رسموه وصوروه.

٣-٧. أصول الفقه والحديث عن مناهج الاجتهاد الموجودة وما يمكن ان يوجد

بغض النظر عن المنهجين الفقهيين الأصولي والإخباري في الاستنباط توجد مناهج أخرى حقا تستحق البحث.

على سبيل المثال: يعتقد بعض الفقهاء كالشيخ الأنصاري والفقيه النجفي بمسلك نسميه بـ «تجميع الظنون» في حين يعتقد بعض آخر كالمحقق النائيني وبعض تلاميذه بمسلك نسميه بـ «المدرسة الرياضية» و«المنطقية البحتة» ففي المسلك الأول حسب طبعه تكون الصدارة لـ«الخبر الموثوق به» وللاطمئنان إلا في ما خرج وإما في المسلك الثاني فتكون لـ«خبر الثقة» قيمة خاصة. كما أنّ الشهرة في الاقتراض الأول تكون موجدة للظهور وهادمة له ومرجحة وقادحة فيما لا وجود لشيء من هذه الشؤون لها في الاقتراض الثاني.

وبنظرة أخرى أنّ بعضهم قواعديون يتصيدون من النصوص الواردة في

الموارد الجزئية قانوناً في حين أنّ بعضهم ليس عنده هذا المسلك.  
والانسداد وشبهه مسلّكاً في مقابلة مسلّكي الانفتاح وشبهه.  
والمنهج القائل بوجود النُظم وراء الأحكام الشرعية والقائل بعدمها والقائلون  
بها بين القائل بإمكان استنباطها وقائل بعدمه.<sup>1</sup>

### ٣-٨. توضيح ساحات أخرى يدل على لزوم تغيير الهيكلية وتوسعة النطاق

أشرنا إلى أنّ إحدى قضايا أصول الفقه الجامع: البحث عن التزامات مبيني  
الشرعية في بيان الشرعية؛ وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذه المسألة لم يقع  
حولها أيّ بحث إلّا في حدود الإشارة والاستطراد!

مع أنّ تكفل بيان الشرعية يقتضي جملة من الالتزامات والالتزامات من  
قبيل: عدم صحة تأخير البيان عن وقت الحاجة إلّا في ما استثني ومراعاة العرف  
والأصول العقلائية والعقلية في التفهيم والتفاهم. وأصول الفقه الحالي وإن  
تعرض بعض الكلام عن قسم من ذلك إلّا أنه لم يستوفِ حقها كما أنّ هناك  
تساؤلات جمّة لم يتعرضها الأصول الراهن وهذه نظير:

١. إنّ شرّاح النصوص الشرعية عند بيان الأحكام إلى أيّ حدّ كانوا ناظرين  
إلى السير والأعراف القائمة في زمانهم، وبأى مقدار يمكن اعتبار هذه  
النصوص مرتبطة بزمان الصدور ومكانه؟

- إلى أيّ حدّ وقع الاعتماد في كلمات المعصومين عليهم السلام على  
القرائن الحالية وعلى أوضاع المخاطبين بالنصوص؟  
- من هم المخاطبون بالنصوص الشرعية؟ فإن كان المخاطب هو العرف

١. آتينا بمناهج كثيرة في كتابنا بالفارسية «روش شناسی اجتهاد، رصد و مقارنه مكاتب اجتهادی معاصر»  
كما بحثنا عن منهج نعتقد به في تحقيق آخر باسم «روش شناسی اجتهاد، نظريه اطمینان». نرجو من  
الله - تعالى - التوفيق لاتمامه ونشره.

- العام فيا ترى هل يتلائم ذلك مع الطريقة الجارية في اجتهاد الفقهاء؟ وهل يمكن القول بالفرق بين الأعصار السابقة: كعصر الحضور والأعصار التالية كعصر الغيبة، كأن يقال: المخاطب في العصور السابقة ظهور العرف العام، وفي الأعصار التالية الخواص والذين لهم القدرة على الجمع بين النصوص المتعددة وغير المتجانسة والموازنة بينها؟
- إنَّ النصوص الصادرة عن الله تعالى والنبي صلى الله عليه وآله إلى أيِّ حدٍّ يكون لها نظرٌ إلى المصاديق المستقبلية.
- ما هو حجم دور المجاز والكناية والاستعارة وسائر شؤون المعاني والبيان والبديع في النصوص الشرعية؟
- هل تجري (أصالة التشريع وأصالة كون المعصوم عليه السلام في مقام بيان الشريعة) في كلمات الشارع وشرح الشريعة أو لا يمكن الافادة من هذين الأصلين في كلماتهم؛ نظراً - كما قلنا - إلى ان لهم شؤوناً متعددة؟
- هل تعتبر كلمات شرح الشريعة بحكم السند- المكتوب لكل زمان ومكان- أو إنها بحكم الخطاب؟ وواضح أنّ انتخاب أيِّ من الشقّين ليرتك تأثيراً على تفسير النصوص الشرعية المتوفرة.
- هل أنّ الاصل الأوّلي في كلمات المعصومين عليهم السلام هو الحمل على التمثيل وبيان الكليات أو الحمل على الانحصار؟ واختيار أيِّ من الشقّين ينتهي إلى منهجين اجتهاديين مختلفين: المنهج القواعدي أو المنهج التجزيئي.
- هل يوجد فرق بين المطلقات والعمومات الصادرة من المعصومين عليهم السلام للعمل والموجهة للأشخاص الذين لم يكونوا من مدرسة الإمام عليه السلام وبين المطلقات والعمومات الصادرة للتعليم والتبيين والموجهة لتلامذة مدرسة المعصومين؟
٢. وإن افتضرننا جدلاً أنّ الاجابة على السؤال كانت بالايجاب فأيّ انعطاف

سوف يَحْصُلُ في أصول الفقه! وسوف لن تتمّ عملية حمل العام والمطلق على الخاص والمقيد بسهولة! بل هنا ينبغي أن يُرى أنّ الراوي والسائل والمخاطب بالأحاديث هل هو من تلامذة مدرسة الإمام عليه السلام أو كان من الأشخاص الذين رأوا الإمام صدفة وطرح عليه السؤال قاصداً العمل بذلك؟ ففي الفرض الأوّل يكون جريان قاعدة حمل العام على الخاص والمطلق على المقيد متّجهاً، لكن في الفرض الثاني الأمر ليس كذلك.

- إنّ مسألة فحص تعهدات شراح الشريعة في مجال الأحكام والبحث عنها تؤدّي إلى إحداث انعطاف كبير في هيكلية ومسائل أصول الفقه ومن الملاحظ أنّ أصول الفقه القائم في الغالب مبنّى لوظيفة المتلقّي وبمجرد المرور الاجمالي على القضايا التي يشتمل عليها أصول الفقه يتبين لنا أنّ جميع الثقل يقع على كاهل الفقيه المستنبط باعتباره المتلقّي للنص.

٣. ثم إنّ جميع ما مرّ كان يمثل قسماً من الملفات البحثية المغلقة لأصول الفقه وهناك مسائل أخرى أيضاً يجب البحث عنها من قبيل:

٤. بحث حجية الاطمئنان أو عدمها

٥. تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد الموجودة في المتعلق أو عدمها،

٦. إمكان فهم المصالح والمفاسد الملحوظة للشارع أو عدمه،

٧. دائرة الشريعة،

٨. العلاقة بين التكوين والتشريع

٩. العلاقة بين الشريعة والفقه من جهة والاخلاق من جهة أخرى، دور

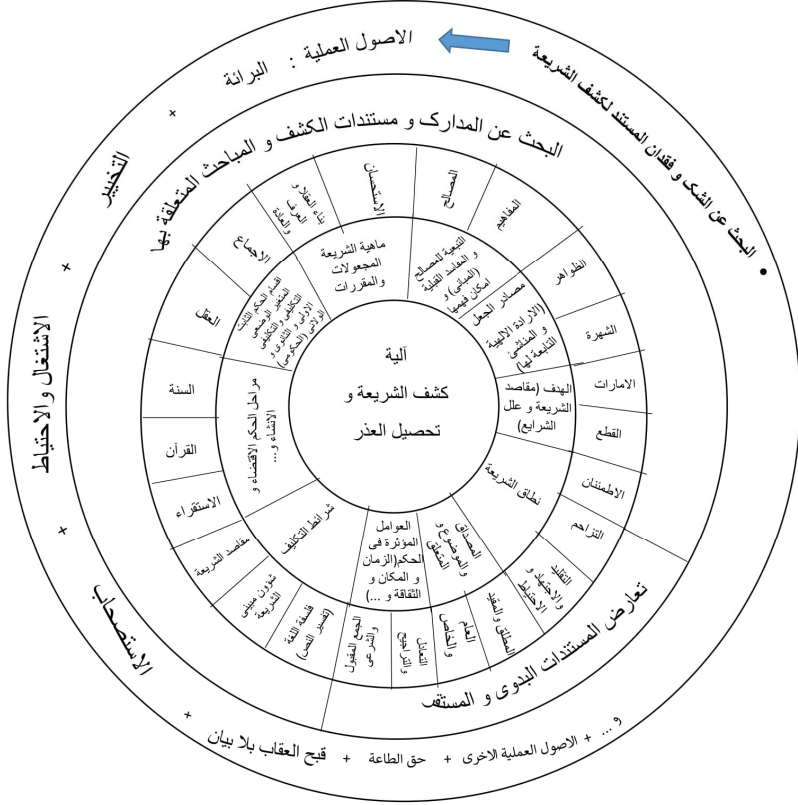
العرف والعادة والزمان والمكان في الفقه،

١٠. بحوث اللسانيات وتفسير النص (الهرمونوطيقياً)،

١١. إمكان تفسير النصوص الشرعية بلحاظ شأن صدور النص ونزوله أو عدمه،

١٢. معايير التقديم في التزاحم والتعارض ١ غير ما هو مطروح،
١٣. ماهية التقليد ٢ وهل هو رجوع إلى المتخصص أو إن له ماهية أخرى؟  
والحق هو الشق الثاني فتامل ٣ والآ سيبتلي بجملة من الإشكالات
١٤. مدى حجية الفتوى بنحو الشورى؟
١٥. ما هو المعيار في تعيين العلة من الحكمة في التعاليم الواردة في النصوص؟
١٦. كيف يتم معرفة أنظمة الشريعة وحلولها العملية؟
١٧. مدى حجية تشخيص الموضوع من قبل الفقيه؟
١٨. تشخيص معيار القضايا الخارجية من الحقيقة في النصوص الشرعية؟
١٩. وما هي ضوابط كشف الأدلة المبينة للشريعة و فرزها عن غيرها؟
٢٠. وثمة قضايا أخرى تركت لحالها في أصول الفقه الحالي.
٢١. أقول: رغم احترامنا للجهود المبذولة من قبل علماء أصول الفقه - على الله أجرهم والله درهم - وإجلالنا إياهم بيد أننا نرى أنّ ما بقي من الأبحاث الضرورية التي تنتظر الدراسة ليست بالقليلة.
٢٢. وفي ضوء ما تقدم أقترح تنظيم المسائل التالية ودرجتها في ثنايا هيكلية أصول الفقه. ولا بد أن يعلم أنه في ظل هذه الهيكلية الاقتراحية سوف تجد الكثير من المباحث المتناثرة والتي لا موطن لها من أصول الفقه موقعها المناسب، كما أنه من اللازم ترك فراغات للمباحث المحتملة:

١. والعجب ان مسألة التعادل و الترجيح مع كونها من أقدم المباحث الاصولية غير المغفول عنها بل المبحوث عنها كثيرا بقيت فيها فروع نتطلب البحث والرأي والنظر.
٢. لمسألة التقليد حيثان: فن حيث هي مسألة اصولية و من آخر هي مسألة فقهية وكأن لذلك تراها مبحوثا عنها في مثل كفاية الأصول وهو متن اصولي وفي مثل العروة الوثقى وهو تراث فقهي.
٣. اشارة إلى التأمل في المذكور في المتن و امكان ان يقال: ان ما هو تقليد بحت لا يكون إلا من رجوع الجاهل إلى العالم و ما هو غيره كالزعامة و الولاية لا يكون من التقليد بوجه و الخلط بينهما أورث أشياء من الخطب و الخطأ.



٢٤. إيضاحات حول الرسم:

- ١- الشريعة تعمّ المجموعات والمقررات الممثلة لجميع الاعتبارات والارادة الالهية وإن لم تمثل بجعل وإنشاء.
- ٢- إنّ مباحث الدائرة الثانية تتحدث عن عوارض المقررات المباشرة.
- ٣- المباحث المطروحة في الدائرة الثالثة تدور حول المنهج والمدارك والمستندات فعلا أو شأنًا والمباحث المتعلقة بالمستندات.

٤- الدائرة الرابعة تبحث عن الوظيفة حال فقدان مستند كشف الشريعة بمعنى الأحكام الواقعية، أي تبحث عن الأحكام الظاهرية.

#### ٤. حول النظرية والهيكلية

##### ٤-١. ابتناء النظرية على الوجدان

إنّ النظرية المقترحة تُبنى على الوجدان وواقع الاستنباط؛ فإنّ أصول الفقه الموجود يبدأ بالبحث عن الوضع وأحوال اللفظ في حين كان ينبغي أن يشرع ببحث الشريعة والحكم كما أنّ البحث عن مستندات الاستنباط ومصادره في أصول الفقه القائم ليس بالمقدار الكافي ولم يقع بحث مناسب عما هو شبيه بالمصدر في دوره الاستقلالي وعن مقاصد الشريعة والعرف والمصلحة ووظيفة مفسري الشريعة وتبعية الأحكام للمصالح والمفاسد أو عدم تبعيتها ونطاق الشريعة وعشرات المسائل الأخرى على الرغم من كونها مباحث مؤثرة في الاستنباط. بناء على ذلك ينبغي أن يلاحظ محور جامع للباحث الأصولية، كما ينبغي رصد النواقص وطرحها للبحث، والنماذج المطروحة خلال البحث شاهد على ما نقول.

##### ٤-٢. آثار النظرية

من آثار النظرية المقترحة علاوة على ما تقدم:

- تنظيم عملية الاستنباط
- إخراج كثير من البحوث الأصولية المنبثة في ثنايا النصوص الفقهية وإدراجها ضمن النصوص الأصولية.
- جعل آلية كشف الشريعة واعتبارات الشارع وتحصيل العذر محورا لبحوث الأصول.
- رفع الابهام عن الكبريات والعناصر المستخدمة في الفقه ولم يتم البحث عنها بالمستوى المطلوب، لهذا بقيت يكتنفها الغموض، و....



#### ٤-٣. الاتجاه العملي في عرض النظرية المقترحة

أشرنا أنّ نظرنا في تقديم النظرية المقترحة إلى ملاءم الفراغات وتبع الحلقات المفقودة التي يواجهها المتصدي للاستنباط في مسار الاجتهاد وليس لدى أصول الفقه الحالي أية معالجة بحثية مناسبة لرفع هذه الاشكاليات مع أنّ جنس هذه المسائل من أصول الفقه وإن كان لا مانع من التغيير في طرحها وإتيانها في مكان آخر كإتيانها في مسائل فلسفة الفقه على افتراض كونها غير أصول الفقه وإتيانها في مسائل علوم الحديث من غير ضرورة اقتضتها فأحسن الوجوه توسيع نطاق أصول الفقه وذكرها فيه. ومن الأسباب التي هدتنا إلى الكثير من القضايا المذكورة آنفاً مع عدم إدراجها في الأصول القائم طرح كثير من الشبهات المعاصرة الواردة بزعم أصحابها على الشريعة والفقه وتعمدنا بحلّها في ساحتي التدريس والبحث.

#### ٤-٤. نظر النظرية إلى القدر الجامع والمتيقن من أصول الفقه

لا ريب في أنّ أصول الفقه أصول لعلم الفقه (والاستنباط) في ساحته كافة. وهي فقه العبادات و المعاملات والسياسات وفقه الفرد والمجتمع والفقه في دائرة الاستنباط الأوّل وهو في افتراض عدم التزاحم وفي دائرة الاستنباط الثاني وهو في افتراض التزاحم.

والسؤال الذي يُطرح، هل أنّ أصول الفقه في جميع الساحات من ناحية المنهج والهيكلية والمسألة هو واحد؟ أو أنّ كلّ واحدة من سوح الفقه تتطلب أصول الفقه غير ما تتطلبه الساحة الأخرى؟

وبناء على الفرض الثاني أنّ أصول الفقه المقترح هو أصول لأيّ فقه؟ وفي مقام الجواب ينبغي القول: من المسلم أنّ نطاق علم الفقه وعمليات الاستنباط تابعان لنطاق الشريعة، فلو كان للشريعة حضور في جميع الساحات المشار إليها فإنّ للفقه أيضاً حضوراً في كلّ تلك الساحات باعتباره علم عمليات

كشف الشريعة، لكن يجب أن لا ننسى أن مقولة تكثّر الفقه بتكثّر الساحات في نفسها لا يستلزم تكثّر أصول الفقه وتعدده فالأمر ليس كذلك، فلا يوجد اختلاف أساسي وجوهري بين أصول الفقه في فقه العبادات وبين أصول الفقه في فقه المعاملات. أجل، يجب أن نتفاوت الاتجاهات حين العمل، من قبيل: أصالة التعبد في فقه العبادات وأصالة الإمضاء في فقه المعاملات، لكن هذا التفاوت لا يدعو إلى انفصال أصول الفقه في كلتا الساحتين.

أجل، ثمّة أمر ينبغي الالتفات إليها، مثلا: الاتجاه العام في العبادات هو التعبد بالمستندات الشرعية وأما في المعاملات فالاتجاه العام هو الاتجاه العقلائي والإمضائي، أو أنّ الأصل في العبادات عدم وصول الشخص إلى علل الأحكام فيما لا وجود لهذا الأصل في باب المعاملات، أو جريان أصالة التشريع في النصوص الواردة عن مبيّن الشريعة في بيان العبادات وعدم جريانها في غير تلك النصوص.

فكلّ هذه الموارد تُعدّ من أصول الفقه ويجب أن تطرح على طاولة البحث والنقض والابرام. فهذه الأمور أيضا لا تجعل أصول الفقه متعددا. ومهما يكن من أمر فلو فرضنا أنّ أصول الفقه يتعدّد في بعض الموارد بعدد ساحات الفقه ويتفاوت بحسبها فلا ريب في أنّ الذي بيناه واقترحناه ناظر إلى القدر الجامع والمتيقن من هيكلية أصول الفقه وقضاياها والذي لا بدّ أن يؤخذ بعين الاعتبار في جميع الساحات الفقهية وأن يتمّ إجراؤه.

### نتائج البحث

المتحصّل من البحث المتقدم: أنّ أصول الفقه بما له من الهيكلية المشهورة والمسائل المعروفة يجب تغيير هذه الهيكلية كالتالي:

١. أن تدور حول محور (آلية كشف الشريعة و تحصيل العذر).
٢. إثراء الكثير من القضايا التي يتناولها وتسليط الضوء على فروعها.

٣. جرّ ما هو بمثابة المصادر المطروحة عادة في أصول الفقه السنّي إلى ساحة البحث، ومع فرض مصدريتها لا ينبغي الغفلة عن سائر فوائدها.
٤. تبيين القضايا التي تتكرّر الافادة منها عملياً ورفع إبهاماتها.
٥. ومثل ما وقع الكلام بإسهاب عن وظائف المتفهم للنصّ -المتصدي للاستنباط - في الكتاب الأوّل من أصول الفقه بحسب تعبيرنا - يجب أن يقع الكلام عن وظائف شراح الشريعة في الكتاب الثاني من أصول الفقه، وعلى فرض عدم ثبوت وظيفة لهم يجب البحث حول الطرق التي راعاها مفسرو الشريعة في تبيينهم لها.
٦. ثمّة قضايا لا تُعدّ ينبغي إضفاءها إلى الكتاب الأوّل من أصول الفقه أو أن تُدرج في الكتاب الثالث منه حسب تعبيرنا.

## فهرس المصادر

١. الاصفهاني، محمد حسين. (١٤٢٩هـ). نهاية الدراية في شرح الكفاية (الطبعة الثانية). بيروت: مؤسسة آل البيت عليه السلام لاحياء التراث.
٢. الأندلسي ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. (بي تاريخ). الأحكام، القاهرة الناشر: زكريا علي يوسف.
٣. الأنصاري، مرتضى بن محمد امين. (١٤٢٨هـ). فرائد الأصول (الطبعة التاسعة). قم: مجمع الفكر الاسلامي.
٤. البهائي، محمد بن حسين. (١٤٢٣هـ). زبدة الأصول (الطبعة الأولى). قم: مرصاد
٥. التوني، عبدالله بن محمد. (١٤١٥هـ). الوافية في أصول الفقه (الطبعة الثانية). قم: مجمع الفكر الاسلامي.
٦. الجصاص أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي. (١٤١٤هـ). الفصول في الأصول (الطبعة الثانية). الكويت: الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية.
٧. الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد. (١٤١٨هـ). البرهان في أصول الفقه (الطبعة الأولى). بيروت - لبنان: الناشر: دار الكتب العلمية.
٨. الحلي، حسن بن يوسف. (١٣٨٠ش). تهذيب الوصول الى علم الأصول (الطبعة الأولى). لندن: مؤسسة الامام علي عليه السلام.
٩. الخراساني، محمد كاظم بن حسين. (١٤٠٩هـ). كفاية الأصول (الطبعة الأولى). قم: طبع آل البيت عليه السلام.
١٠. الخلاف، عبد الوهاب. (بي تاريخ). علم أصول الفقه. الناشر: مكتبة الدعوة - شباب الأزهر الطبعة الثامنة لدار القلم.

١١. الطوسي، ابو جعفر، محمد بن حسن. (١٤١٧هـ). العدة في أصول الفقه، في مجلد واحد (الطبعة الأولى). قم: مطبعة ستاره.
١٢. الشهيد الثاني، العاملي، زين الدين بن علي. (١٤١٦هـ). تمهيد القواعد الأصولية و العربية (الطبعة الأولى). قم: مكتب الدعوة الإسلامية في الحوزة العلمية قم.
١٣. علم الهدى، السيد مرتضى. (١٣٧٦ش). الذريعة إلى أصول الشريعة (الطبعة الأولى). طهران: منشورات جامعة طهران.
١٤. القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء. (١٤١٠هـ). العدة في أصول الفقه (الطبعة الثانية). الناشر: بدون ناشر.
١٥. القمي الميرزا ابوالقاسم بن محمد حسن. (١٤٣٠هـ). القوانين المحكمة في الأصول (طبع جديد، الطبعة الأولى). قم:
١٦. الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكل. (١٤١٥هـ). الفوائد الحائرية (الطبعة الأولى). قم: مجمع الفكر الإسلامي.